

السؤال الأول: (13 نقطة)

تعكس التطورات المعاصرة فس السياسة الجنائية تحولات جوهرية في فلسفة العقاب؛ إذ لم يعد تنفيذ الجزاء الجنائي يقوم على فكرة الردع والزجر، بل أصبح يركز على آليات حديثة تسمح بالإبقاء على المحكوم عليهم داخل بيئتهم الاجتماعية الأصلية، غير أن هذه المقاصد المستحدثة أفرزت جدلا فقهيًا واسعًا حول مدى إمكانية تحقيق التوازن بين مصلحة المجتمع في مكافحة الجريمة والحد من حالات العود وبين حق المحكوم عليه في صون حياته الخاصة وضمان إعادة ادماجه الاجتماعي دون المساس المفرط بحريته خارج أسوار المؤسسة العقابية.

حلل وناقش على ضوء ما درست

السؤال الثاني: (7 نقاط)

أجب بنعم أو لا مع التعليل في الحالتين

1/ هل يلتزم القاضي بالرد على طلب المتهم الرامي إلى الاستفادة من تخفيف العقوبة استنادًا إلى ظروفه الشخصية؟

2/ هل يُحرم الأشخاص ذوو السوابق القضائية من الاستفادة من نظام الظروف المخففة؟

3/ هل يمنع مبدأ الشرعية الجنائية القاضي من النزول بالعقوبة إلى أقل من الحد الأدنى المقرر قانونًا؟

4/ هل تؤدي الأعدار القانونية إلى انعدام الركن الشرعي للجريمة، وبالتالي إعفاء المتهم من العقوبة؟

5/ هل تستمر تدابير الحماية والتهديب المقررة للحدث الجانح إلى غاية زوال خطورته الإجرامية؟

6/ هل يجوز الجمع بين العقوبات والتدابير الاحترازية المطبقة على الجاني البالغ؟

7/ هل يلتزم القاضي الجزائي بتطبيق أحكام العود متى توافرت شروطه القانونية؟

بالتوفيق والسداد: أ/ ابتسام رمضان